

التطورات العالمية: الانعكاسات بالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي هذا العام ليسجل ٣,٣% يعقبه تعاف محفوف بالمخاطر في عام ٢٠٢٠ (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد تراجعت آفاق النمو خلال العام الماضي، وانخفضت تنبؤات عام ٢٠١٩ بأكثر من نصف نقطة مئوية عن المتوقع منذ عام واحد. وبالرغم من أن حجم التباطؤ المتوقع متماثل تقريبا في جميع أنحاء العالم، فإن أسبابه تتفاوت من بلد لآخر (راجع الجدول). ففي أوروبا، تتأثر

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢٤-٢٠١٨

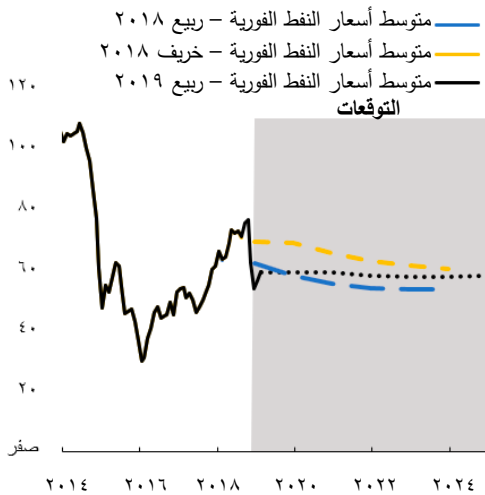
٢٠٢٤-٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٣,٨	العالم
١,٤	١,٥	١,٣	١,٨	٢,٤	منطقة اليورو
١,٦	١,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٢	الولايات المتحدة
٥,٧	٦,١	٦,٣	٦,٦	٦,٨	الصين
١,٦	١,٧	١,٦	٢,٣	١,٦	روسيا
٢,٨	٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	منطقة MENAP
٢,٠	٢,٨	٠,٤	٠,٦	١,٣	بلدان MENAP المصدرة للنفط
٢,٦	٢,٩	٢,١	١,٢	٢,٥	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٣	٤,٠	٣,٦	٤,٢	٤,١	بلدان MENAP المستوردة للنفط
٤,٣	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,٩	منطقة القوقاز وآسيا الوسطى
٤,٣	٤,١	٤,٠	٤,١	٤,٨	بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للنفط والغاز
٤,١	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٢,٩	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,١	٦,٠	بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط والغاز

المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الآفاق سلبا نتيجة اضطراب إنتاج السيارات في ألمانيا، والمخاوف بشأن أوضاع المالية العامة، والاحتجاجات، وعدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي الصين، نجد أن التوترات التجارية وتدابير التشديد التنظيمي اللازمة لكبح صيرفة الظل تتسبب في إعاقة النمو. وفي روسيا، ستخفض معدلات النمو على الأرجح نتيجة تراجع أسعار النفط وأجواء عدم اليقين الناشئة عن العقوبات المفروضة.

التغير في أسعار النفط

(متوسط أسعار النفط الفورية، بالدولار الأمريكي للبرميل)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية هو متوسط سعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

وتتمثل زيادة ضعف الطلب الخارجي، لا سيما من الشركاء التجاريين الأساسيين (الصين وأوروبا وروسيا)، أحد التحديات الرئيسية أمام مختلف بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كذلك فإن تراجع أسعار النفط مؤخرا سيكون له تأثير سلبي على البلدان المصدرة للنفط. وفي أكتوبر، بلغت الأسعار ذروتها متجاوزة ٨٠ دولارا أمريكيا للبرميل. وفي ظل اضطرابات العرض في إيران وليبيا وفنزويلا، بدأ ارتفاع الأسعار مجددا أمرا ممكنا. ولكن أسعار النفط تراجعت تراجعا حادا منذ ذلك الحين بسبب زيادة ضعف النمو العالمي، وقوة الإنتاج في الولايات المتحدة، والإعفاء المؤقت لبعض الصادرات النفطية الإيرانية من العقوبات. ونتيجة لذلك، تراجعت الأسعار إلى ٥٠ دولارا أمريكيا للبرميل في يناير، وإن كانت قد ارتفعت مؤخرا إلى ٦٥ دولارا أمريكيا تقريبا (انظر الشكل البياني). وفي الوقت نفسه، صارت أسعار النفط تشهد المزيد من التقلبات.

وبينما تظل آفاق النفط دون تغيير يذكر على المدى الطويل جدا، تشير التوقعات إلى أن الأسعار ستظل منخفضة مقارنة بتنبؤات الخريف لعدة سنوات. ويعد الأثر

الواقع على الناتج ومراكز المالية العامة من التحديات المعتادة الأخرى التي تواجه بلدان المنطقة، لا سيما بعض البلدان المصدرة للنفط (الجزائر والبحرين وعمان).

وتخيم على آفاق بلدان المنطقة مستويات مرتفعة من عدم اليقين الذي يتمثل أحد أسبابه في *الانكشاف تجاه المخاطر الخارجية*، وهو ثالث الموضوعات التي يناقشها الفصلان التاليان.

- *التوترات التجارية* بين الولايات المتحدة والصين قد تطول، ولكنها قد تعالج سريعا أيضا (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبغض النظر عن أي اتفاق تجاري يمكن التوصل إليه في الأجل القريب، سيستمر على الأرجح تأثير النزاعات التجارية والأمنية الجارية على الآفاق في المنطقة من خلال اضطرابات سلاسل العرض وتراجع الاستثمار.

- *زيادة تقلبات أسعار النفط* قد تستمر في ظل بيئة عالمية يسودها عدم اليقين (راجع الفصل الأول). وسيؤثر ذلك سلبا على أرصدة المالية العامة والموازن الخارجية في البلدان المصدرة للنفط. وقد يمتد التأثير إلى البلدان المستوردة للنفط أيضا، لا سيما من خلال تقادم حالة عدم اليقين في المنطقة وتراجع تحويلات المغتربين وزيادة تقلباتها (أرمينيا وطاجيكستان).

- *الأوضاع المالية العالمية* تحسنت مؤخرا ولكنها سنظل متقلبة على الأرجح، ومن الممكن حدوث تحول مفاجئ في المزاج العام في الأسواق (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وفي هذه الحالة، قد ترتفع فروق أسعار الفائدة ارتفاعا حادا، مما يعرض البلدان إلى خطر زيادة أعباء الفائدة (البحرين ومصر ولبنان)، وإعادة تقييم الدين الأجنبي (جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان)، وضغوط القطاع المالي (أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان).

- *المخاطر الجغرافية السياسية* مرتفعة. فعدد من بلدان المنطقة يقع في دائرة الصراعات أو خرج منها مؤخرا. وليس من الواضح حتى الآن ما ستؤول إليه التطورات الجغرافية-السياسية الكبرى أو إلى متى ستستمر - بما في ذلك التوترات بين الهند وباكستان، والمظاهرات الكبيرة وعدم اليقين السياسي في الجزائر، وإمكانية تحقيق السلام في أفغانستان، والعقوبات المفروضة على إيران. وقد تدفع حالة عدم اليقين تلك المستثمرين إلى تصور مزيد من المخاطر في المنطقة ككل، مما يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية وضغوط على أسعار الصرف. وقد تترتب على ذلك بدوره آثار مرتدة في صورة مزيد من تقلبات أسعار النفط وعدم اليقين بشأن الأوضاع الإقليمية.

وتسهم هذه الأحداث المعاكسة على المستويين العالمي والإقليمي في تقادم التحديات التي تواجه صناعات السياسات في سعيهم لدعم النمو. ويشهد عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) توترات اجتماعية متنامية في ظل تراجع النمو والإرهاق الناتج عن الإصلاحات، مما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي (راجع الإطار ١). وقد تؤدي هذه التوترات أيضا إلى الانحراف عن مسار الإصلاحات الضرورية، مما قد ينتج عنه صراعات ومزيد من عدم اليقين بشأن الأوضاع الإقليمية.

وفي ظل التكلفة المرتفعة المترتبة على سلبية السياسات، تزداد أهمية التصدي للتحديات القادمة. وينبغي حاليا أن يعمل صناعات السياسات في جميع بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على تحقيق نمو أكبر وأكثر احتواء للجميع قبل أن تزداد صعوبة الأوضاع.

- *في بلدان MENAP المصدرة للنفط*، ثبت أن سياسات المالية العامة المسيرة للاتجاهات الدورية أصبحت أقل دعما للنمو في السنوات الأخيرة، مما أبرز مواطن الضعف الاقتصادي الهيكلي. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة وما يقترن به من تراجع متوقع في وثيرة الضبط المالي، أصبحت البلدان عرضة لمخاطر تجدد تقلبات أسعار النفط وزيادة ضعف الاقتصاد العالمي. وسيساعد ارتكاز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل في حماية الاقتصادات من تقلبات أسعار النفط وإعادة بناء الحيز

المالي اللازم تدريجياً. كذلك فإن التصدي للفساد، وزيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي جميعها عوامل ستساعد في تنويع الاقتصادات ودعم تحقيق نمو أكبر وأكثر احتواء للجميع.

- *وفي بلدان MENAP المستوردة للنفط*، زادت أعباء الدين العام زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، مما ساهم في تنامي مخاطر الأجل القريب والحد من الخيارات المتاحة على مستوى السياسات للتصدي لمواطني الضعف الهيكلي المزمن. وهناك حاجة ماسة إلى تكييف جهود الضبط المالي الداعم للنمو بغرض إعادة بناء القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر وتكوين الحيز اللازم لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى رفع معدلات النمو على المدى المتوسط، بما في ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الحوكمة، وزيادة مرونة سوق العمل، وتشجيع التكامل الإقليمي، وتعزيز المنافسة السوقية.
- *وفي القوقاز وآسيا الوسطى*، لا تزال آفاق النمو مستقرة في أعقاب التعافي من الصدمات الخارجية الكبيرة التي وقعت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. غير أن التحديات التي خلفتها هذه الصدمات ولم يتم علاجها حتى الآن، بما في ذلك الناتجة عن مواطن الضعف في بعض النظم المصرفية والإصلاحات الهيكلية غير المكتملة، تؤدي إلى انخفاض كبير في النمو عن مستوياته الممكنة على المدى الطويل. وفي ظل تراجع التجارة العالمية والتوترات التجارية المستقبلية المحتملة، صار التصدي لهذه التحديات أشد صعوبة وأكثر إلحاحاً. ويستلزم ذلك العمل على استكمال إصلاح القطاع المالي، وتحديث أطر السياسة النقدية بالكامل، وتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال تعزيز الحوكمة.

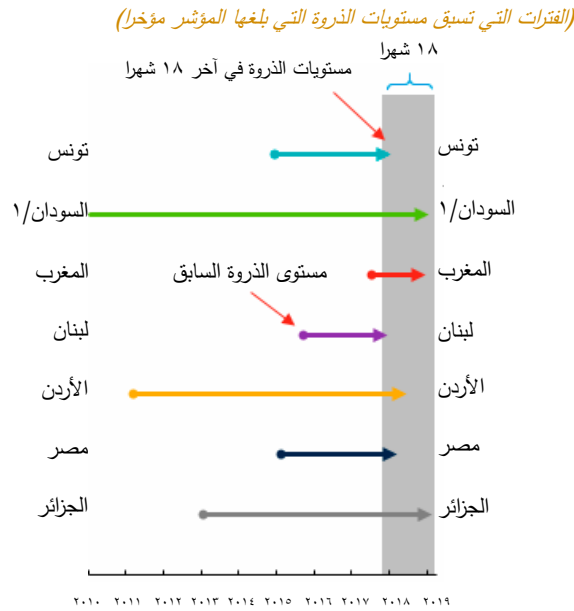
وتتيح هذه التحديات لصناع السياسات عبر بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فرصة لبناء مجتمعات أكثر ثراءً وعدالة. فعلى سبيل المثال، تصبح الحاجة إلى التنويع الاقتصادي أكثر إلحاحاً في ظل أسعار النفط المنخفضة، ومن شأن زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة إنعاش سوق العمل المتهالكة، كما يمكن أن يسهم تعزيز الحوكمة والحد من الفساد في تنشيط الاستثمار المتباطئ وإتاحة الحيز اللازم لزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية. ولكن فرصة تنفيذ هذه التغييرات ستتقضي قريباً، مما يؤكد على ضرورة التحرك الفوري من جانب صناع السياسات.

الإطار ١: مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار: مقياس جديد للاضطرابات الاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة، بلغ مؤشر الاضطرابات الاجتماعية الجديد أعلى مستوياته خلال سنوات عديدة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وغالبا ما يشار إلى العوامل الاقتصادية بوصفها الدافع وراء الاحتجاجات وغيرها من أشكال الاضطرابات الاجتماعية، وتثبت البيانات صحة هذه المخاوف. غير أن التقدم المحرز نحو حل هذه القضايا كان بطيئا، وشهدت البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من النمو أدنى مستوياته الزيادة الأكبر في حجم الاضطرابات الاجتماعية النسبية. ويؤكد ذلك على ضرورة تنفيذ سياسات للحد من التضخم وبناء الحيز المالي اللازم للاستثمار والإنفاق الاجتماعي، وعلى أهمية الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تشجيع النمو الاحتوائي المنشئ لفرص العمل.

وتتنامي الاضطرابات الاجتماعية في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ارتفع مؤخرا مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار عقب تراجع مطرد خلال ٢٠١٥-٢٠١٦، وإن كانت نتائج فرادى البلدان قد تتأثر بالعوامل السياسية (كالنظام السياسي) وبدرجة حرية الصحافة (الشكل البياني ١).^١ وشهد المؤشر ارتفاعا غير مسبوق خلال عدة سنوات في جميع البلدان تقريبا.

الشكل البياني ٢ مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة: مستويات الذروة في آخر ١٨ شهرا



الشكل البياني ١ مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة



أعد هذا الإطار فيليب باريت وهورهي دي ليون ميراندا.

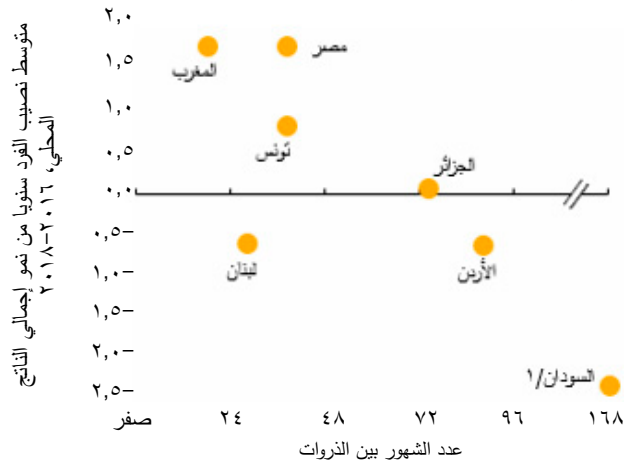
^١ يحسب مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار - الذي أعده المؤلفون - نسبة المقالات الصادرة في أهم المصادر الإخبارية والتي ترتبط بالمصطلحات الأساسية الواردة فيها بالاحتجاجات والمظاهرات وغير ذلك من أشكال الاضطرابات الاجتماعية. ويتضمن الإصدار الحالي من المؤشر الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسودان، ومن المقرر توسيع نطاقه مستقبلا. ويغطي هذا المؤشر الفترة من يناير ٢٠٠٥ إلى فبراير ٢٠١٩، ويسجل ارتفاعات حادة خلال الفترات التي تشهد اضطرابات اجتماعية كبيرة. ورغم أن البيانات المتاحة تشير إلى أن المؤشر الرئيسي يعتمد على وسائل الإعلام الصادرة باللغة الإنجليزية، تظل النتائج ثابتة باستخدام المصادر العربية والفرنسية. كذلك تظل الأنماط الرئيسية ثابتة عند استخدام مصطلحات بحث ومصادر مختلفة. وتستننت وسائل التواصل الاجتماعي من هذه المصادر نظرا لتأثرها بالاتجاهات السائدة والمخاوف من إمكانية تحيزها ونقص البيانات المتاحة من خلالها. وللحصول على معلومات تفصيلية عن المنهجية، راجع الملحق على شبكة الإنترنت.

ويظهر هذا الاتجاه في الشكل البياني ٢ الذي يوضح الفترة بين مستوى الذروة الذي بلغه المؤشر في آخر ١٨ شهرا ومستوى الذروة السابق. وتدل الفترات الأكثر طولاً على حدة الاحتجاجات المعلنة في الأخبار مقارنة بالماضي القريب. وقد بلغت الاحتجاجات الأخيرة في السودان بالفعل مستويات غير مسبوقة. وفي المقابل، تدل الفترات الأقصر في حالة المغرب ولبنان ومصر على أن المصادر الإخبارية تتضمن عدداً أقل من مصطلحات السخط الاجتماعي مقارنة بالماضي القريب.

ويبدو أن السخط حيال الأوضاع الاقتصادية هو أحد الدوافع وراء الاضطرابات. ففي حين توجد عوامل عديدة تساهم في إذكاء الاضطرابات، غالباً ما تشير التقارير الإخبارية إلى حالة السخط حيال الأوضاع الاقتصادية والنواحي الإدارية، مثل البطالة ومحدودية الفرص والفساد وضعف الخدمات العامة.

وتعكس هذه الدوافع فيما يبدو في مقاييس الفرص الاقتصادية. فالعديد من مؤشرات النشاط الاقتصادي في هذه البلدان مخيبة للآمال، وهو ما قد يفسر جزئياً مخاوف المحتجين. وتحد القيود المفروضة على الائتمان من الفرص المتاحة أمام أصحاب المشروعات والشركات الصغيرة للنمو وتوفير فرص العمل. كذلك فإن القطاعات العامة الكبيرة التي تفتقر إلى الكفاءة تراحم أنشطة القطاع الخاص. وغالباً ما يكون الإنفاق الاجتماعي، كالإنفاق على الصحة والتعليم، منخفضاً مقارنة بالبلدان النظيرة (راجع الفصل ٢، الشكل البياني ٢-٧)، إلى جانب ضعف مؤشرات النظام القانوني الداعم لأنشطة الأعمال - مثل الوقت اللازم لتسوية حالات الإعسار وإنفاذ العقود.

الشكل البياني ٣
مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة ونصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي
(بعدد الشهور بين آخر أعلى قيمة سجلها المؤشر والذروة القصوى السابقة، وبالنسبة المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات Factiva، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ السودان بلغ الذروة القصوى في المؤشر في فبراير ٢٠١٩ (منذ ٢٠٠٥).

علاوة على ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تقدماً محدوداً نحو تعزيز النمو وجعله أكثر احتواءً للجميع، وهو ما يرجع إلى ضعف التقدم المحرز في حل العديد من القضايا المرتبطة بالنتائج الاقتصادية والنواحي الإدارية. فعلى سبيل المثال، ظلت معدلات البطالة مرتفعة على نحو مزمن عبر المنطقة - لا سيما في البلدان المستوردة للنفط (راجع الفصل ٢، الشكل البياني ٢-١). وبالمثل، لم يطرأ أي تغيير يذكر في مجال مكافحة الفساد - مقياساً بمؤشرات الحوكمة العالمية. واتساقاً مع مخاوف المواطنين المعلنة في الأخبار، سجل المؤشر مؤخراً أعلى ارتفاعاته على الإطلاق مقارنة بالماضي في البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي أدنى مستوياته في السنوات القليلة الماضية (الشكل البياني ٣). وبالرغم من أن هذا الارتباط ليس دليلاً على وجود علاقة سببية، نظراً لإمكانية وجود مجموعة أخرى من العوامل غير الاقتصادية التي قد تسهم أيضاً في الاضطرابات الاجتماعية، فإنه يشير إلى أن دور القوى الاقتصادية في الاضطرابات الاجتماعية لا يمكن إغفاله.

ويؤكد تنامي الاضطرابات الاجتماعية على الحاجة الماسة إلى الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحقيق نمو احتوائي يزخر بفرص العمل. وكما أشير في أجزاء متفرقة من هذا التقرير، فإن التصدي لمخاوف المواطنين يتطلب تطوير البنية التحتية وتمكينهم من الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم بشكل أكبر، وتعزيز الحوكمة وتحسين الخدمات العامة، ومكافحة الفساد، وإتاحة فرصة أكبر للحصول على الائتمان لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي. وقد تم إحراز تقدم إلى حد ما في هذا الصدد، ولكن توجد حاجة لجهود أكثر حسماً، لا سيما في مجال الحوكمة وإصلاح أسواق المنتجات. وتتوقف استمرارية النمو على استقرار الاقتصاد الكلي. ويؤكد ذلك على صعوبة المفاضلات التي يواجهها صناع السياسات بين إعادة بناء الموارد المالية الوقائية والتصدي لتحديات النمو على المدى المتوسط. وبالرغم من صعوبة تنفيذ الإصلاحات في ظل ضعف معدلات النمو والاضطرابات الاجتماعية، فإن إرجاءها قد يتسبب في تردي النتائج على المدى المتوسط.